مجلة أبحاث ودراسات التنمية

مجلة
أبحاث ودراسات التنمية

مجلة علمية دولية محكمة سداسية تصدرعن مخبرالدراسات والبحوث في التنمية الريفية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد البشيرالإبراهيمي- برج بوعريريج - الجزائر

البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية –
أحمد بن السيلت، عمربن بادة

التعايش الصناعي كمدخل للتحول للاقتصاد الأخضر
توفيق براهم شاوش، إيمان فارس

التجميع المحاسبي في القطاع العام – حالة نيوزيلندا -
بوستة سلوى، محمد براق

المنصة الالكترونية منطلق لبعث التسويق الالكتروني للتامين
عبد النوربودرومي، فطيمة بن عبد العزيز

الصناديق الوقفية بين التأصيل الفقهي والأثرالاقتصادي
علي باللموشي

أثرالاستثمارالأجنبي المباشرعلى بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر
حدة نعمي، حسان بوبعاية، رزيقة مخوخ

الفكرالحضاري التنموي عند مالك بن نبي مقاربة فكرية "سنغافورة أنموذجا"
محمد الصالح أوصيف، قويدرسعد

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدارللفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
مسعود مهوب

الابتكاروالأداء البيئيين: حالة دول الاتحاد الأوروبي للفترة (2014-2020) باعتماد نماذج بانل
شافية قرفي، ريمة شيبوب

أثررأس المال البشري على الكفاءة التشغيلية للتأمين التكافلي، دراسة تطبيقية لشركة العامة للتأمينات المتوسطية - ولايات الشرق نموذجا -
سامي عمري

آليات دعم تنافسية خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائري–حالة شركة سلامة للتأمين-
فريدة غباش، صليحة فلاق

المجلد:09، العدد:02 – ديسمبر 2022

ر د م د 2392-5469 ر د م د إ 2588-2198 رقم الإيداع القانوني 2014-6073

المجلد:09، العدد:02 – ديسمبر 2022

Revue
Recherches et Etudes en Développement

Revue Scientifique Internationale à comité de lecture
Editée par le laboratoire d'études et de recherches en développement rural
Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion
Université de Bordj Bou Arréridj – Algérie

Le système de santé en Tunisie : "indicateurs, inégalités et perceptions"
Issam BRIKI

Secteurs stratégiques en Algérie : Approche Hirschmanienne et croissance déséquilibrée.
Mehdi KELLOU

Orientation towards Social Responsibility within the Framework of the Human Resources Management in the Algerian Institution.
Samira HARBI, Mehdia HAMMEL

Le rôle des services de transport collectif dans les villes - Cas de la ville de Biskra.
Louardi KHERROUR

L'effet de NAA 230 sur la qualité d'audit en Algérie.
Izeddine ZOUBIRI, Amine AMARA

Les outils de production statistique dans le tourisme : Une approche par l'UTAUT.
Mohamed Ryadh SKENDER, Hassane OUACHERINE.

Étude analytique d'un stress test de liquidité durant la crise covid-19 « Cas des banques publiques algériennes »
Selma SAOULI, Hizia ZAID

L'économie fondée sur la connaissance (EFC) en Algérie : Enjeux et perspectives.
Mohamed LAZREG

Stratégie d'adaptation de la gestion et de l'aménagement des ressources en eau au Sahara algérien pour développement agricole à travers le Sud Est Algérien ; étude de cas de la wilaya de Biskra.
Amar CEMMALI

L'intégration du marketing vert dans le secteur hôtelier. Étude de cas : le groupe Accor.
Fayssal SEBTI

Vol. 9, N°2 Décembre 2022
ISSN 2392-5469 EISSN 2588-2198 Dépôt légale N° 6073-2014

مجلة
أبحاث ودراسات التنمية

مجلة علمية دولية محكمة سداسية
تصدرعن مخبرالدراسات والبحوث في التنمية الريفية (LERDR)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد البشيرالإبراهيمي
برج بوعريريج – الجزائر
ردمد 2392-5469 ردمد إ 2588-2198
رقم الإيداع القانوني: 6073-2014

المجلد:09، العدد:02 – ديسمبر2022

مجلة أبحاث ودراسات التنمية

مجلة علمية دولية محكمة سداسية

فهرس العدد

عنوان المقال	الصفحات
البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية – أحمد بن السيلت، عمر بن بادة	30-07
التعايش الصناعي كمدخل للتحول للاقتصاد الأخضر توفيق براهم شاوش، إيمان فارس	49-31
المنصة الالكترونية منطلق لبعث التسويق الالكتروني للتامين عبد النور بودرومي، فطيمة بن عبد العزيز	69-50
الصناديق الوقفية بين التأصيل الفقهي والأثر الاقتصادي علي باللموشي	81-70
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر حدة نعمي، حسان بوبعاية، رزيقة مخوخ	101-82
الفكر الحضاري التنموي عند مالك بن نبي مقاربة فكرية "سنغافورة أنموذجا" محمد الصالح أوصيف، قويدر سعد	119-102
محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) مسعود مهوب	137-120
الابتكار والأداء البيئيين: حالة دول الاتحاد الأوروبي للفترة (2014-2020) باعتماد نماذج بانل شافية قرفي، ريمة شيبوب	149-138
صناعة الحلال في الاقتصاد العالمي المعاصر- دراسة تحليلية للو اقع والتحدّيات، خلال الفترة: 2014-2020 مهدي ميلود	171-150
أثر رأس المال البشري على الكفاءة التشغيلية للتأمين التكافلي، دراسة تطبيقية لشركة العامة للتأمينات المتوسطية - ولايات الشرق نموذجا - سامي عمري	192-172
آليات دعم تنافسية خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائري–حالة شركة سلامة للتأمين- فريدة غباش، صليحة فلاق	209-193
حوكمة الجماعات الإقليمية كمدخل لتحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في الجزائر (دراسة حالة بلديات رأس الوادي- عين تسرة- أولاد ابراهم)	230-210

صابر بن معتوق	
دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر–دراسة حالة ولاية تيبازة مفيدة نادي، مراد ماحي	250-231
تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في العلاقة بين مرونة سلاسل الإمداد وأداء المؤسسات -حالة المؤسسات جزائرية- أحمد شكيب كاهية، عبد الرزاق بوعيطة	274-251
التجميع المحاسبي في القطاع العام – حالة نيوزيلندا – سلوى بوستة، محمد براق	290-275
واقع البرامج التنموية للجماعات المحلية في مناطق الظل – حالة بلدية الحمادية برج بوعريريج بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، بلال لطيف	307-291
محددات مزيج منتوج الصناعات التقليدية الفنية محمد بن قطاف، محبوب بن حمودة	301-308
Le système de santé en Tunisie : "indicateurs, inégalités et perceptions" Issam BRIKI	322-343
Secteurs stratégiques en Algérie : Approche Hirschmanienne et croissance déséquilibrée Mehdi KELLOU	344-356
Orientation towards Social Responsibility within the Framework of the Human Resources Management in the Algerian Institution Samira HARBI, Mehdia HAMMEL	357-370
Le rôle des services de transport collectif dans les villes - Cas de la ville de Biskra Louardi KHERROUR	371-387
L'effet de NAA 230 sur la qualité d'audit en Algérie Izeddine ZOUBIRI, Amine AMARA	388-402
Les outils de production statistique dans le tourisme : Une approche par l'UTAUT Mohamed Ryadh SKENDER, Hassane OUACHERINE.	403-414
Étude analytique d'un stress test de liquidité durant la crise covid-19 « Cas des banques publiques algériennes » Selma SAOULI, Hizia ZAID	415-430
L'économie fondée sur la connaissance (EFC) en Algérie : Enjeux et perspectives Mohamed LAZREG	431-447
Stratégie d'adaptation de la gestion et de l'aménagement des ressources en eau au Sahara algérien pour développement agricole à travers le Sud Est Algérien ; étude de cas de la wilaya de Biskra Amar CEMMALI	448-466

467-478	**L'intégration du marketing vert dans le secteur hôtelier. Étude de cas : le groupe Accor** **Fayssal SEBTI**
479-493	**La croissance économique comme levier d'une amélioration de l'état de l'Environnement : la courbe de Kuznets** **Karima YOUNICI**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

The impact of foreign direct investment on some indicators of sustainable development in Algeria

نعمي حدة *[1]، بوبعاية حسان[2]، مخوخ رزيقة[3]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة– مخبر استراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر–، الجزائر
naamihadda@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة– مخبر استراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر–، الجزائر
Hacene.boubaya@univ-msila.dz

[3] جامعة محمد بوضياف المسيلة– مخبر استراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر–، الجزائر
Razika.mekhoukh@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام:2022/08/20 تاريخ القبول:2022/12/30 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص:

تحاول هذه الدراسة إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة من خلال دراسة تأثيره على بعض مؤشراتها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في الفترة الممتدة مابين (2000–2020). في ظل الواقع التنموي في الجزائر والظروف الراهنة التي شهدها العالم ككل.

لذلك حاولنا إلقاء الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر للتمويل الذي تفضله غالبية الدول خاصة النامية منها، حيث تجنبها اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى التي تؤدي إلى التبعية والهيمنة كالديون الخارجية والإعانات الدولية، والجزائر على غرار هذه الدول تقوم بجهود معتبرة للاستفادة بمزايا هذا الأخير، وذلك بتقديم الحوافز والإعفاءات و الضمانات وكذلك إتباع سياسات اقتصادية مناسبة من أجل زيادة نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر من أجل بلوغ هدف تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:(الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة).

ترميز JEL : F21, Q56, C43

Abstract:

This study attempts to clarify the role of foreign direct investment on sustainable development by studying its impact on some of its indicators (economic, social and environmental) in the period between (2000-2020) in light of the development reality in Algeria and the current conditions witnessed by the world.

Therefore, we tried to focus on the importance of foreign direct investment in achieving sustainable development, as foreign direct investment is the most important source of funding that most countries, especially developing ones, prefer, as they avoid resorting to other sources of funding that lead to dependence and domination, such as foreign debt and international subsidies. Algeria, like these countries, is making significant efforts to benefit from the benefits of this investment, by providing incentives, exemptions and guarantees, as well as following appropriate economic policies in order to increase the proportion of foreign investment flows to Algeria in order to achieve the goal of achieving sustainable development.

Keywords : (Foreign direct investment, sustainable development,, index of sustainable development).

*** المؤلف المرسل**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

JEL Classification Codes: F21, Q56, C43

مقدمة

يتسم الوقت الراهن باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة والدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر الوسيلة الأكثر تفضيلا لدى هذه الدول لتمويل اقتصادها وفي دفع عجلة التنمية على غرار الوسائل أو البدائل الأخرى كالقروض الخارجية والإعانات وغيرها من الوسائل،فيعتبر أداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأثيره على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية، فهو أكبر هدف تسعى هذه الدول إليه،لذلك اشتد التنافس في استقطاب المستثمر الأجنبي وذلك بعدة طرق منها التحفيزات والإعفاءات إضافة إلى تهيئة مناخ استثماري يسهل العمل الاستثماري، والجزائر واحدة من أكثر الدول الساعية إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية المستدامة، ومنه فإننا في هذا البحث سنتطرق إلى دراسة أثر هذا الأخير على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

ومن خلال ذلك يمكن إدراج الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر؟

وبناءا على الإشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة؟ وما أهمية هذا الأخير في تحقيق التنمية المستدامة؟

_هل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على البعد الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال تأثيره على بعض مؤشراتها ؟

_ وهل وصلت الجزائر إلى المستوى المرجو في تحقيق تنمية مستدامة ؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر، ومنه يمكن استنتاج الفرضيات الفرعية التالية:

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر.

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر.

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر.

-لم تصل الجزائر إلى تحقيق مستويات مقبولة في تحقيق هدف التنمية المستدامة؟

-أهداف البحث

تحديد المفاهيم الأساسية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة .

معرفة الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة.

-أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في دفع عجلة التنمية كونه أداة تمويل مهمة تفضلها أغلبية الدول وذلك في ظل ندرة الموارد،ودوره في نقل وتحويل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة.منها تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التي أبرزت دورها الفعال في هذا المجال،حيث

ساهمت في علاج العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات من تلوث و انبعاثات حرارية وغازية في مختلف القطاعات.

و عليه سوف نحاول في هذه الورقة البحثية إبراز دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

_المحور الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة.

_المحور الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

_الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المحور الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة

أولا:الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع اقتصاديات بعض الدول قد أصبحت متزايدة بشكل واسع فهو يعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، ولذلك سنتطرق في هذا المحور للتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر من تعاريف إلى الدوافع ثم الأشكال والمحددات.

1-تعاريف حول الاستثمار الأجنبي المباشر

-حسب بعض الباحثين يعرف كما يلي :

الباحث عبد السلام أبو قحف يرى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (أبو قحف، 2001، صفحة 13).

ويعرفه فريد النجار: "و يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملّك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة" (النجار، 2000، صفحة 24) .

-وتعرفه بعض الهيئات الدولية كما يلي:

تعريف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund(IMF):"يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ داخل المؤسسة" (قدي، 2017، صفحة 251).

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUnited Nations Conference on Trade and Development(UNCTD):

"إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع, سواء كان المشروع جديدا أو عاملا بالفعل".

وتفضل الدول النامية كثيرا هذا الشكل من أشكال الاستثمارات, لأنه يساعدها على تحقيق التنمية, كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها. (الجبوري، 2014، صفحة 30)

إذن يمكن تلخيص مفهوم الاستثمار على أنه:" حزمة من رأس المال ، التكنولوجيا والإدارة وريادة الأعمال ، مما يتيح للشركة تشغيل وتوفير السلع والخدمات في الأسواق الخارجية. علاوة على ذلك، تعتبر ملكية أو سيطرة بنسبة 10 في المائة أو أكثر من المشروع (Midoun Ilyes، 2020، صفحة 03).

2-دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع تتعلق بالدولة المصدرة لرأس المال وأخرى تتعلق بالدولة المضيفة المستوردة له.ويمكن حصرها كالآتي:

2-1: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر(دوافع المستثمر الأجنبي):

-الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة.

-الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجرة العامل .

-الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها.

-الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها لأن الربح فيها يكون أضعاف الربح في البلد الأم.

-سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال.

-تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبي،حيث أنه كلما توزعت هذه الاستثمارات قل الخطر

2-2: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر(دوافع البلد المضيف):

-الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية .

- حل مشكلة البطالة و ذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

-الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها والتقليل من الواردات.

-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

-الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.

- خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات، أي خلق أسواق جديدة للتصدير.

-تنمية وتطوير المناطق الفقيرة.

-نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق. (مراس، 2015، صفحة 24)

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها:

1- المشروع المشترك أو الشراكة: هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة .

2-الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل: تحصل الشركات المتعددة الجنسيات عل الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية: بناء مشروع جديد تماما أو شراء مشروع قائم بالفعل أو شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ عل شبكات التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل .

3-الاستثمار في المناطق الحرة: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالمناطق الحرة وتقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات والنشاطات الجمركية .

4-الاندماج والاستحواذ: يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد. أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى.

5- مشروعات أو عمليات التجميع: أي إنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم.

6- التحالف الاستراتيجي : قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى (قاسمي كمال، 2016، صفحة 208).

4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على بيئات مختلفة:

4-1- البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم للبلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

4-2-البيئة الاقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال، وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، وذلك للحصول على العائدات الكبيرة. إلى جانب توفر مستويات التنمية الاقتصادية والهياكل الاقتصادية.

4-3-البيئة القانونية والتشريعية:

وجب وجود قوانين وتشريعات تكفل وتحفز المستثمر الأجنبي كالتحفيزات والضمانات والإعفاءات وغيرها من المزايا المقدمة من البلد المضيف.

4-4-البيئة الإدارية:

خلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وذلك بوجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، وتجنب البيروقراطية (قويدري، 2011، الصفحات 09-10).

ثانيا: التنمية المستدامة

لقد لقي موضوع التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة اهتماما عالميا، فانعقدت من أجلها قمم ومنتديات دولية. فقد أصبحت هذه الأخيرة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والعقلانية في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة و الصاعدة والقضاء على الفقر، لذا فتعتبر التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة العوائق المتنامية لأفراد المجتمع.لذلك سوف نتطرق لهذا المحور الأساسي كما يلي:

1-مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبيا: التنمية المستدامة Sustainable Development أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، وهناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها حسب ما عرفتها المنظمات الدولية:

1-1 تقرير الموارد العالمية: حصر هذا التقرير في عام 1992 ما يقارب 20 تعريف للتنمية المستدامة. وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:

أ – تعريفات ذات طابع اقتصادي:

تعتبر التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية. مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية و الإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد لتخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

ب- تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني:

تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن، من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

ج – تعريفات متعلقة بالبيئة:

التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض –الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغداء .

د – تعريفات متعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة و غير المضرة بالبيئة و المحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث و ضار بطبقة الأوزون.

1-2 البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري و التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل (كافي، 2013، صفحة 71).

2-أهداف التنمية المستدامة

حاول ماهر أبو المعاطي رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي:

-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معا على المدى البعيد،مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد.

- تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة .

- تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرمانا أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة.

- تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية بطريقة أساسية في إحداث التغيير .

- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات لاستخدام التكنولوجيا المناسبة من أجل استخدام الموارد لتحقيق توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.

- المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية وكذلك توفير قدرات إدارية .

- تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة و ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة و القادمة (مدحت أبو النصر، 2017، صفحة 90).

3- خصائص التنمية المستدامة

- تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

-تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي كوكب الأرض.

-تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول.

-تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية،كالهواء والماء..الخ .

-تنمية متكاملة، تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختبار التكنولوجي ويجعلها تعمل داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة (كافي، 2013، صفحة 76).

4-أبعاد التنمية المستدامة

اختصرت أبعاد التنمية المستدامة في الأبعاد التالية: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية، البيئية، فالأبعاد التكنولوجية وكذلك الأبعاد السياسية.

1-الأبعاد الاقتصادية: تتمثل في النقاط التالية :

-خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية.

-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

-المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول.

-خفض الإنفاق العسكري وتحويل الإنفاق إلى احتياجات التنمية.

2-الأبعاد الاجتماعية : تتمثل في النقاط التالية :

-خفض معدلات النمو السكاني.

-إعادة توزيع السكان والحد من معدلات الهجرة الداخلية.

-الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاهتمام من الصحة والتعليم.

-تفعيل دور المرأة في المجتمع.

-إتباع الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم.

3-الأبعاد البيئية : تتمثل في النقاط التالية :

- منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي والمصايد.

- حماية الموارد الطبيعية. -ترشيد استهلاك المياه.

- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

4-الأبعاد التكنولوجيا : تتمثل في النقاط التالية :

-استعمال تكنولوجيا أنظف للنشاط الصناعي .

-الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والاعتماد على القاعدة الذهبية R4 والمتمثلة في التقليل و إعادة استخدام المخلفات وإعادة التدوير و الاسترجاع الحراري.

-الحد من انبعاث الغازات المخلفة للبيئة (لعموري، 2016 ، الصفحات 39-40).

5-البعد السياسي: يؤدي هذا البعد إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد و إدارة الحياة السياسية وفق مبادئ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وكبح الفساد، حيث تعد التنمية المستدامة مشروعا للسلام باعتبارها قاعدة الحوار بين الدول، حيث يرى العديد من المفكرين أن استدامة التنمية الفعلية تكمن في التقسيم الدولي للثروة وهو ما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير متساوية بين الدول الفقيرة والغنية فالعوامل الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تساهم في إعادة توزيع الثروة في العالم بأجياله المتلاحقة (ثوامرية، 2019، صفحة 158).

4-مؤشرات قياس التنمية المستدامة

4-1المؤشرات الاقتصادية: تتمثل في: البنية الاقتصادية: وتقاس بـ: معدل الأداء الاقتصادي (معدل الدخل الوطني للفرد، نسبة الاستثمار في المدن، معدل الدخل الوطني)، التجارة (تقاس بالميزان التجاري)، الحالة المالية (تقاس بقيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي)، أنماط الإنتاج والاستهلاك: ويقاس بـ: استخدام الطاقة، إنتاج إدارة النفايات، النقل والمواصلات.

4-2المؤشرات الاجتماعية: تتمثل في: مؤشرات المساواة الاجتماعية (مؤشر الفقر ومؤشر البطالة)، مؤشر الصحة العامة (مؤشر حالة التغذية ومؤشر الوفاة و مؤشر الرعاية الصحية)، مؤشر التعليم (مؤشر مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية)، مؤشر السكن، مؤشر الأمن الاجتماعي، مؤشر التنمية البشرية.

4-3المؤشرات البيئية: تتمثل في: الغلاف الجوي (التغير المناخي، ترقيق طبق الأوزون، نوعية الهواء)، استخدامات الأراضي (الزراعة، الغابات، التصحر)، التنوع الحيوي (المنظمة البيئية، الأنواع)، المياه المعدنية (نوعية المياه كمية المياه، المياه البحرية والمناطق الساحلية) (لعموري، 2016 ، الصفحات 47-48).

المحور الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

نحاول في هذا المحور محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر وذلك بتوضيح هذا الأثر على أبعادها من خلال بعض المؤشرات المهمة فقط بالنسبة لكل بعد.

أولا: قياس الاستدامة الاقتصادية

يتم قياس الاستدامة الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من أجل توضيح الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام خلال الفترة(2000-20020)

يعتبر هذا المؤشر مدخلا لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020 وهو ما بيناه في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
%	0.50	2.00	1.90	0.90	1	1.10	1.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	1.2	1.50	2	1.40	1.3	0.70	0.80
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%	0.70	-0.30	1	0.70	0.80	0.80	0.80

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي (البنك الدولي). الملحق رقم(01)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة و هذا راجع إلى ضعف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فبالرغم من ارتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت إلى 2.% مقارنة مع سنة 2000 والتي كانت 0.50.% وعاود الانخفاض في سنة 2002 ليبلغ1.90 % ثم 0.90% سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات الموالية ليصل لأعلى نسبة سنة 2009 ب 2 %، وذلك إثر تبعات الأزمة العالمية، ثم واصل تذبذبه من سنة 2010 إلى غاية 2016، "إلى أن وصل إلى مستوى سالب سنة 2015 حيث قدرت ب 0.30- % ، ويرجع ذلك إلى التطورات

السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية" (نادية، 2018، صفحة 05). ثم ارتفع سنة 2016 إلى 1 % و عاد بالانخفاض إلى نسبة 0.70 % في السنة الموالية 2017 وبقي في حدود هذه النسبة في السنوات الموالية من 2018 إلى 2020 حيث لم يعرف ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغت نسبته 0.80%، وتعتبر نسبا ضئيلة.

فقد كان العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عامي 2006 و 2011، حيث شهد متوسط التدفقات الوافدة 2.25 مليار دولار سنويًا، وفقًا لبيانات تقرير الاستثمار لعام 2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالمية (أونكتاد). لكن في السنوات التسع اللاحقة، انخفض الاستثمار إلى حوالي 1.1 مليار دولار سنويًا. باختصار ، لم تتعاف الجزائر جيدًا من الأزمة المالية لعام 2008. كما يمكن أيضا ربط ضعف الاستثمار بالقيود الحكومية المتزايدة على المستثمرين الأجانب ، كجزء من سياسة القومية الاقتصادية التي تم دفعها إلى الأمام بعد عام 2008، وفقًا لتحليل صندوق النقد الدولي. احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي. إضافة لذلك حد القانون الجزائري من الحصة التي يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاكها في شركة محلية إلى 49% وإلزامهم بالبحث على شركاء محليين، كما أن الفساد والبيروقراطية وضعف القطاع المالي وانعدام الأمن القانوني فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية هي أيضًا عوائق رئيسية أمام الاستثمار، كما يقول تحليل أجرته شركة Santander Trade ، المزود الرائد لمعلومات السوق الدولية (Shehad, 2021).

و تبين الأرقام السابقة أن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا وذلك لسبب انخفاض نسبة التدفقات الواردة إلى الجزائر.

2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)

ويعتبر هذا المؤشر أيضا من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس الاستدامة الاقتصادية، ومن خلاله سنوضح مدى تحقيق هذه الاستدامة في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
%	2.40	1.7	4.3	5.80	2.90	4.40	0.20
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	1.80	0.70	-0.10	1.70	1	1.40	0.80
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%	1.70	1.60	1.10	-0.80	-0.90	-0.90	-6.80

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي.الملحق(02).

حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة مابين 2000 إلى 2016 حيث بلغ ذروته سنة 2003 بنسبة 5.80 % ويبقى معدل نسبة النمو السنوي لنصيب

الفرد من الناتج الإجمالي متذبذبا خلال هذه الفترة ليصل إلى 1.10 % سنة 2016، "ويرجع هذا إلى التطور في العائدات البترولية والتي تشكل بدورها مصدرا مهما للدخل" (نادية، 2018، صفحة 09).

بينما نلاحظ انخفاض هذه المعدلات بشكل متوالي و بنسب سالبة خلال الفترة من 2017 إلى 2020 حيث وصلت إلى 6.80-% وهذا راجع إلى التطورات الحاصلة في هذه الفترة وهي جائحة كورونا. (التي ألحقت الضرر بالاقتصاد العالمي، على غرار الجزائر التي شهدت موجة من التداعيات حول هبوط الاقتصاد الوطني إثر تفاقم الوباء) (بوعمامة، 2020، صفحة 302).

ثانيا: قياس الاستدامة الاجتماعية

يتم قياس الاستدامة الاجتماعية المحققة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إظهار الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل والقضاء على البطالة التي أرهقت كاهل الدول، إضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تحسين مستوى المعيشة .

1- أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الفترة (2000-2020)

إن تدفق المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة، يعتمد على خلق فرص جديدة للتوظيف، والتخلص من شبح البطالة، وهو ما يبينه الشكل الموالي :

جدول رقم (03): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
%	29.80	27.30	25.9	23.70	17.60	15.30	12.30
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	13.80	11.30	10.20	10	10	11	9.80
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%	10.20	11.20	10.20	10.30	10.40	10.50	12.60

المصدر: من إعداد الباحثة حسب معطيات البنك الدولي. الملحق(03).

لقد تذبذبت معدلات البطالة في الجزائر، وذلك راجع لتغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد. حيث عرفت معدلات البطالة في الفترة مابين 2000 و 2014 انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 29.80 % سنة 2000 إلى حوالي 11 % سنة 2012 لتصل إلى 10.20 %سنة 2014. " وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر مند الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية. كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000 – 2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي)". (جليط، 2016، صفحة 209). ثم نلاحظ بقاء المعدلات في حدود نسبة 10% في الفترة مابين 2014-2019 إلى أن يعاود الارتفاع سنة 2020 ليصل 12.60 %، "وذلك بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا، حيث أعلنت وزارة العمل الجزائرية ، فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال

2020، بسبب غلق المصانع، إضافة لأسباب سياسية أخرى" (https://alarab.co.uk/، 2021) ، وتداعياتها على مناخ الأعمال، و تراجع عامل الثّقة لدى المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الأجانب.)لشموت(2019 ,).

2- مؤشر معدل الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

عُرّف الفقر كونه عدم الاكتفاء في الاستهلاك كما وكيفا، والمقصود بهذا الأخير نسبة الاستهلاك وهو ما يعبر الكم وكذلك نوعية الاستهلاك، كما يعرف المختصون الفقر كذلك بعدم إمكانية توفير الاحتياجات الرئيسية من لبس، تعليم صحة سكن، (سامية، 2019، صفحة 69).

جدول رقم (04): معدلات الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
%	22.18	21.15	20.9	19.76	18.15	16.6	18.75
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	18.23	17.16	15.4	12.3	10.8	10.5	9.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%	11.3	10.69	12.87	10,99	11,02	/	/

المصدر : بيانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التقرير حول التنمية البشرية 2007-2012

عن: عمار مسعودي- دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1996-2018، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي الجزائر، 2020، صفحة 59. الملحق(04).

تميزت فترة التسعينات والألفية بزيادة حدة الفقر في المجتمع الجزائري، وذلك بسبب الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر وانعكاساتها على المجتمع وتنامي مشكلة الديون الخارجية وهروب رؤوس الأموال وضعف حجم الاستثمارات. كذلك بعد تبني برنامج التعديل الهيكلي مما اثر على القدرة الشرائية للأفراد والعائلات بسبب البطالة وغلق العديد من المؤسسات.أما مع بداية الألفية الجديدة وتحسن الأوضاع الاقتصادية للجزائر، انخفض معدل الفقر إلى 20.9% سنة 2002، بعد ما كانت نسبته 22.18% سنة 2000 ثم إلى نسبة 17.16% سنة 2008، فنسبة 9.8% سنة 2013، وذلك راجع إلى إتباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية التي ترتكز على التوسع في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية(2001-2014) و التي أعطت الأولوية لدعم الاقتصاد ومكافحة الفقر وتحسين إطار معيشة المواطن وتأهيله (دحدوح، 2020، صفحة 36). ، ثم نلاحظ ارتفاع ملحوظ لمعدل الفقر البشري حيث انتقل إلى 11.3 % سنة 2014 ثم إلى 12.87% سنة 2016 و 11.02% سنة 2018، "هذا الارتفاع راجع إلى تفاقم الأوضاع المزرية داخل المجتمع وتدني المستوى المعيشي للأفراد وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في هاته الفترة وانخفاض أسعار البترول وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة" (مسعودي، 2020، صفحة 59) .أما في سنة 2019 فقد شهد العالم وعلى غرار الجزائر الأزمة الوبائية و هي جائحة كورونا التي قلبت موازين كل الجهود المبذولة سابقا لمحاربة الفقر، حيث أدت إلى فقدان آلاف الوظائف. ويشير آخر تقرير تم إعداده من طرف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في أواخر جانفي المنصرم،

إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38 بالمائة من الجزائريين تدهورت وضعيتهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، أي أن كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش فقر مدقع (echoroukonline، 2019).

وأرجع المتحدث السبب في ارتفاع معدلات الفقر إلى العجز عن التحرر من التبعية لقطاع المحروقات. وتراجعت عائدات النفط التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد بنسبة 41 % و كان لذلك تأثير واضح على الوضع الاجتماعي.

ومن بين مؤشرات الفقر في المجتمع الجزائري: نذكر أهمها فيما يلي:

-ظهور العمل غير الرسمي وعمالة القاصرين.

-ظهور الآفات الاجتماعية والتسول.

-كثرة الطلب على البرامج الاجتماعية (سامية، 2019، الصفحات 73-74).

ثالثا: قياس الاستدامة البيئية

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغيير. (مصباح، 2006، صفحة 101).

وصنف مؤشر الأداء البيئي العالمي لعام 2016 الجزائر في المرتبة الـ 83 عالميا، من أصل 180 دولة، ويقوم هذا المؤشر بقياس ومقارنة الأداء للسياسات البيئية في مختلف بلدان العالم. وأصدرته جامعة يل بالولايات المتحدة الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتمد على مقياسين رئيسيين وهما الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي، حيث يشمل هذان العنصران كلا من: الزراعة، جودة الهواء، التنوع البيولوجي والمسكن، المناخ والطاقة، الغابات، مصايد الأسماك، الآثار الصحية، الموارد المائية، المياه والصرف الصحي، وبحسب التقرير، فإن الجزائر حققت المركز الثالث مغاربيا والرابع عربيا في مؤشر الأداء البيئي. ويمكن تلخيص الجهود والبرامج والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الصدد كما يلي:

1- على مستوى البرامج: تم وضع برامج بيئية تمتد من 2001-2010 يتم دعمها من طرف الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث (FEDEP) الذي يقدم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية للقضاء على مصادر التلوث.

2- إدراج الرسم الإيكولوجي منذ 2005 : (من يلوث يدفع)، والهدف هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة، إذ تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية 2005 صدرت منه تعليمة وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم حيث حدد مبلغ الرسم 24.000دج عن كل طن إذا كان الملوث مستشفى.و10.500 دج عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاط صناعي.

3-على مستوى التشريعات: شهد التشريع البيئي عدة تطورات ويشكل إحدى أولويات إستراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر منذ سنة 2001.

– قانون رقم –01– المؤرخ في 2001/12/12. المتعلق بتسيير ومراقبة الاستغناء عن الفضلات .

– قانون رقم–01-20 المؤرخ في 2001/12/12 التهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة .

– قانون رقم 03-10 المؤرخ 2004/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

– قانون رقم 04-09 المؤرخ في 08/19/ 2004، ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

– قانون رقم –04-20 المؤرخ في 2004/12/25، الوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة (نجيمي، 2018، صفحة 195).

ومن بين أهم الترتيبات التي تنص عليها بعض القوانين ما يلي:

* **القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:** تمت المصادقة عليه في جويلية 2003 حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريو دي جانيرو 1992 ومن بين أهم الترتيبات التي ينص عليها:

–تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية

الهواء والماء الأرض وباطن الأرض.

–إجبارية تعيين المستغل لممثل البيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيتين.

–تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.

–إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

* **القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات:** لقد جاء هذا القانون كضرورة للحد من الآثار السلبية للعديد من النفايات بشكل عام والصناعية بشكل خاص أي على الصحة العمومية والبيئة، ومنه فهذا القانون يعتبر أداة فاعلة لتحفيز ظهور وتطوير عمليات التثمين والمعالجة والتخلص من النفايات بصورة عقلانية (انتشار تسيير النفايات).

* **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:** يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي: الوقاية والإشراف والإعلام، إعداد أدوات التخطيط، ترتيب إجراءات تقنية جبائية ومالية ورقابية وعقابية.

* **إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة:** وتتمثل في: المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للفضلات، المركز الوطني للتكوين في البيئة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية، بالإضافة إلى:

– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: أنشأت هذه الوزارة سنة 2000 وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 09-01 الصادر في 7 جانفي 2001 ويعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمامات السلطات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها.

– مراقب المهن البيئية: والذي تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

–الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.

–المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني وتسيير النفايات الصناعية.

–مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات بيئية..

–جمعيات بيئية اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية، برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسين ونشر السلوكيات البيئية السليمة.

*** وضع أدوات للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر:** تشتمل ما يلي:

.القيام بـ 100 دراسة حللت الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

.القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية.

.مراقبة المؤسسات الاقتصادية لأنظمة الإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001.

.إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة.

*** الإستراتيجية الوطنية للبيئة : 2001-2011**

أعدت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة ووضعت مخططا وطنيا تسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، العمل على النمو المستدام و التقليص من ظاهرة الفقر، حماية الصحة العمومية.

ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية : بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية ومتابعة التطبيق الفعلي وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات وخاصة على مستوى الجماعات المحلية. تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث والتنمية المستدامة. بناء سياسات وإنشاء مؤسسات واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة. تطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وإشراك المواطنين بصفة تلقائية. التدعيم التشريعي والتنظيمي: تعمل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي من أهداف حماية البيئة . تتعلق الأولويات بـ : مراجعة وتنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي.

إصدار قانون متعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار وتوزيع الأنشطة على مستوى الإقليم وحماية الموارد الطبيعية. كما يتضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد و التنمية الاقتصادية والتطور البشري) القانون رقم 01/20 المؤرخ 2001/12/12، إصدار قانون متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها لتوفير الإطار القانوني الملائم لتنفيذ سياسة التسيير العقلاني لهذه النفايات. القانون رقم 01/19 المؤرخ . 2001/12/12 إعداد قانون خاص بالجبال يكون موضوعه التمكين من ترميم هذا الفضاء في وظائفه المتمثلة في التنظيم

الإيكولوجي و إنتاج الثروات بهدف تحسين المداخيل الريفية. مراجعة القانون الرعوي الذي تمكن من توضيح النظام العقاري في السهوب وإعادة تنصيب الدولة في دورها و إلقاء مسؤولية الاستصلاح وتنظيم المتاجرات العقارية و حماية التراث الطبيعي. القانون رقم: 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل و تنميته. زيادة على ما سلف ذكره، عدة مشاريع مراسيم و قرارات قانونية و تشريعية، نذكر منها: مرسوم تنفيذي محدد لقائمة النفايات و تعريف أصناف النفايات الخاصة. مرسوم محدد كيفيات نقل النفايات الخاصة. قرار وزاري معدل ومكمل للقرار الوزاري المؤرخ في16 مارس 1985الذي يتضمن المصادقة على الاتفاقية النموذجية لاسترجاع الورق القديم و الورق المقوى. قرار وزاري المتعلق بدراسات مدى التأثير على البيئة الخاصة بمنشآت استرجاع، رسكلة، تثمين، معالجة و إزالة النفايات. قرار وزاري محدد التوصيات التقنية الخاصة بمراكز الردم التقني، التفريغ وحجز النفايات. قرار وزاري محدد تقنيات التهيئة و الاستغلال الخاصة بالمنشآت المتخصصة في حرق بعض النفايات الخاصة. قرار بلدي محدد كيفيات جمع النفايات الصلبة الحضرية للبلدية (نجيمي، 2018، الصفحات 196-197).

خاتمة

لقد ظهرت الأهمية البالغة للاستثمارات الأجنبية على التنمية المستدامة من خلال دراسة تأثير هذا الأخير على بعض مؤشراتها، فقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة لتحسين مناخها الاستثماري وخلق بيئة محفزة للاستثمار وذلك بتعزيز الحوافز والامتيازات إلا أنها لم تصل للمستوى المرجو، حيث أن تنويع الاستثمار الأجنبي لا يزال يمثل مشكلة. ففي عام 2018 ذهبت الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصناعة إلى حد كبير في الصناعات الاستخراجية و أيضًا في السيارات، تليها السياحة والبناء والبنية التحتية والزراعة والخدمات، وفقًا لبيانات من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (NAID). كما شهدت السنوات العشر الماضية أيضًا انخفاضًا في الاستثمار الأوروبي في الجزائر وفقًا لبيانات المعهد الوطني للتنمية الدولية، وكحصيلة تمكنت الجزائر في فترات معينة من تحقيق نتائج حسنة بالرغم من ضئالتها، على أمل إدراكها مستقبلا في ظل الظروف الراهنة والإمكانات المتاحة، كالخروج من جائحة Covid-19، إضافة إلى التحفيزات المقدمة كإلغاء قاعدة الشراكة 49-51 التي كانت العائق الأكبر للمستثمر الأجنبي، كذلك من الظروف الراهنة ارتفاع أسعار البترول، وهو ما يعتبر أملا كبيرا في جذب المستثمر الأجنبي، وذلك أن هذا الأخير يفضل الاستثمار في البلد المضيف بدلا من الدولة الأم، لقربه من المواد الأولية بدلا من استيرادها بتكاليف أكبر، إضافة لاستفادته من المزايا الأخرى كاستغلال اليد العاملة الرخيصة، والاستفادة من التحفيزات والإعفاءات الضريبية. وبذلك تزداد نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر.

لذلك وجب مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة استثمارية تسمح للمستثمر الأجنبي القيام بمشاريعه بأريحية في شتى المجالات إضافة إلى محاولة إنجاح توجهاتها الاقتصادية المرتكزة على تطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات حتى يستطيع بذلك تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

ثالثا: النتائج والتوصيات

1-النتائج

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا النتائج التالية:

-أن الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أدوات التمويل الأكثر تفضيلا للدول في تمويل اقتصادها خاصة النامية منها، فله دور فعال في دفع عجلة التنمية في الدول المضيفة وذلك بنقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة.

-تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا مهما في تحقيق مكاسب للدول المضيفة، منها رفع القدرات التشغيلية وتحسين مستوى الأجور،غير أن هذا المكسب لا يزال تحقيقه بعيد المنال بسبب نقص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فله أثر على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

-يرتبط حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمناخ المهيأ لها في الدول المضيفة، كالحوافز والامتيازات الممنوحة، ورغم جود مناخ ملائم في بعض الدول النامية إلا أن نسبة التدفق لا تزال ضئيلة مقارنة بحجم التدفق للدول المتقدمة.

-اعتبار التنمية المستدامة محورا مهما من المحاور المعاصرة التي اهتمت بها أغلب الدول خاصة في ظل العولمة، ومحاولة تحقيق أهدافها بمختلف الطرق و والوسائل.

ومنه نستطيع الإجابة على الفرضيات المقترحة في البحث وهي: أن للاستثمار تأثيرا على التنمية المستدامة في الجزائر فهو يؤثر على كل من المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية وأيضا المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة. إلا أن تأثيره كان خفيفا على هذه المؤشرات بسبب النسب الضئيلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر .وليس لقلة أهميته ودوره في التنمية المستدامة.

2- التوصيات

وفيما يلي عرض لبعض التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، وهي وجوب مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة استثمارية مغرية للمستثمر الأجنبي تسمح له بالقيام بمشاريعه بأريحية في شتى المجالات. وذلك من خلال تطبيق بعض التوصيات منها:

_ أن نقطة الانطلاق الأساسية لتحقيق التنمية المستديمة ترتكز على تحقيق التقدم الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة النظيفة ذات تقنيات الإنتاج الأنظف.

_ محاولة إنجاح التوجهات الاقتصادية المرتكزة على تطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، فكما جاء في تقرير الاستثمار العالمي 2020 (الإنتاج الدولي بعد الجائحة) الصادر من الأونكتاد فان من بعض التوصيات ضرورة الانتقال في استراتيجيات تشجيع الاستثمار إلى الهياكل الأساسية والخدمات وكذلك في الاقتصاد الأخضر و الأزرق وينطوي جذب الاستثمارات في هذا الإطار على تسويق قطاعات جديدة (مثل الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والصحة، أي القطاعات النموذجية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة)، وكذلك استهداف نوع مختلف من التمويل(تمويل المشاريع بدلا من الاستثمار الأجنبي التقليدي). و استهداف

أنواع مختلفة من المستثمرين(المستثمرين المؤثرين والمستثمرين المؤسسين ورواد الأعمال الاجتماعية بدلا من التركيز فقط على المؤسسات متعددة الجنسيات).

-محاولة إيجاد سياسات استثمارية واضحة وخالية من القيود والغموض من أجل تجنب حدوث مخاوف للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في الجزائر واعتباره أنه يغامر برؤوس أمواله بهذا الاستثمار. وذلك بتحسين مناخ الاستثمار من خلال إعادة ترشيد الحوافز الضريبية وكذلك إيجاد حل نهائي لمشكل العقار وكذا تعزيز الإنفاق على البنى التحتية الأساسية. وكانت المبادرة من الحكومة الجزائرية بتطبيق الخطوة المهمة وهي إلغاء قاعدة الشراكة 51_49 التي كانت تشكل أكبر عائق للمستثمر الأجنبي.

_القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي وذلك بخلق إدارة كفؤة تهتم أكثر بشؤون الاستثمار .

_تطبيق برنامج الخوصصة وشمولها لمختلف المجالات الاقتصادية.

_محاولة الدعم والاهتمام بالعنصر البشري(الموارد البشرية).

-المحاولة بقدر الإمكان من تحسين صورة الجزائر للعالم الخارجي.

الملاحق:

الملحق رقم 01

الملحق رقم 02

الملحق رقم 03

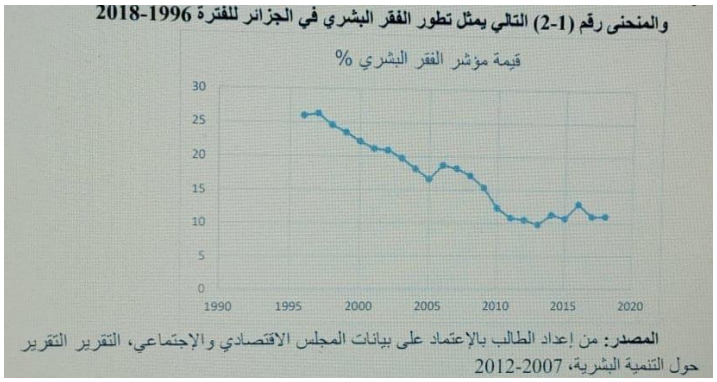

الملحق رقم 04

المراجع

Bendob Abdellah Midoun Ilyes. (2020). Should Inward Of Foreign Direct Investment Lead To Economic Growth In Algeria? An Empirical Analysis During The Period Of 1994 To 2017. *Markets Review & Finance*، *N3* (vol7)، صفحة 03.

echoroukonline. (19 ,02 ,2019). *https://www.echoroukonline.com/*. تاريخ الاسترداد 19 ,05 ,2022، من الشروق.

https://alarab.co.uk/. (16 ,03 ,2021). *الإغلاق الاقتصادي يرفع معدلات البطالة في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 06 ,03 ,2022، من العرب.

Sebastian Shehad. (January, 2021 4). *https://www.investmentmonitor.ai/algeria/the-state-of-play-fdi-in-algeria*. تم الاسترداد من investment monitor.

البنك الدولي. (بلا تاريخ). *https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS*. تاريخ الاسترداد 02 ,05 ,2022، من البنك الدولي.

الطاهر جليط. (ديسمبر, 2016). دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، 02*، صفحة 209.

بلقاسم مصباح. (2006). *أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة*. الجزائر: جامعة الجزائر.

ريم ثوامرية. (2019). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر*. قالمة، الجزائر: جامعة قالمة.

زبوج سامية. (01 ,07 ,2019). الفقر في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية للأوضاع. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، 01*، صفحة 69.

زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري. (2016). *الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة*. تبسة، الجزائر: جامعة تبسة.

شبانة نادية. (2018). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2016-2002. *مجلة العلوم الإنسانية ، 2*، صفحة 5.

عبد الرزاق حمد الجبوري. (2014). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية* (المجلد 01). الأردن: دار الحامد للنشر.

عبد السلام أبو قحف. (2001). *نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

عبد الكريم هاجر قاسمي كمال. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري. *مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 16*، صفحة 208.

عبد المجيد قدي. (2017). *مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية* (المجلد 04). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عمار لشموت. (17 ,10 ,2019). *https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9*. تاريخ الاسترداد 06 ,03 ,2022، من جزائر ultra.

عمار مسعودي. (2020). *دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1996-2018*. أم البواقي، الجزائر: جامعة أم البواقي.

عيسى نجيمي. (2018). خدمة التنمية المستدامة في الجزائر الجهود والاستراتيجيات. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 01، جامعة جيجل، 2018، ص195.* ، صفحة 195.
فريد النجار. (2000). *الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، ، ، ، ص: 24.* مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
كريمة قويدري. (2011). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.* تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.
محمد مراس. (2015). قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية ، 02*، صفحة 24.
مريم بوعمامة. (2020). التدابير الوقائية المتخذة بين الحفاظ على المال العام للدولة ومجابهة انتشار جائحة كورونا في الجزائر. *دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية، الجزء الثاني* (صفحة 302). برلين: مخبر التطبيقات الكمية والنوعية/المركز الديمقراطي العربي.
مصطفى يوسف كافي. (2013). *اقتصاديات البيئة والعولمة.* دمشق: دار مؤسسة رسلان.
ناريمان دحدوح. (2020). *أثر النمو الاقتصادي على الفقر دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة(1980-2018).* أم البواقي، الجزائر: جامعة أم البواقي.
نجيمي،أدر،بوطالب. (2018). خدمة التنمية المستدامة في الجزائر،الجهود والاستراتيجيات. صفحة 194 الى 197.
ياسمين مدحت مدحت أبو النصر. (2017). *التنمية المستدامة (مفهومها-أبعادها-مؤشراتها).* القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.